

دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

An econometric study for The impact of the effectiveness of monetary policy in achieving internal economic stability in Algeria during the period (1990-2021)

رملاوي عبد القادر

جامعة تيسمسيلت، مخبر الحوكمة وعصرنة المانجمنت العمومي (بجامعة الجزائر 03) الجزائر.

remlaoui.abdelkader@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/04 تاريخ القبول: 2024/03/13 تاريخ النشر: 2024/03/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير فعالية السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 من خلال نتائج تقدير نموذج الدراسة تم التوصل إلى وجود فعالية السياسة النقدية في المدى القصير من خلال تأثير قناة الكتلة النقدية على الاستقرار الاقتصادي، بينما في المدى الطويل فالسياسة النقدية تكون فعالة من خلال قدرتها في الحد من الموجات التضخمية وبالتالي التأثير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر كما كانت قيمة معامل حد تصحيح الخطأ معنوية احصائيا حيث بلغت قيمته 0.9664. وهو ما يعكس ارتفاع سرعة التعديل بعودة الاستقرار الاقتصادي الداخلي نحو قيمته التوازنية في الاجل الطويل حيث تقدر تلك السرعة بالعودة إلى التوازن بحوالي 1.03 سنة.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL

تصنيفات JEL: E50، E60، O40.

Abstract:

This study aims to measure the impact of monetary policy effectiveness on internal economic stability in Algeria during the period 1990-2021. Through the results of estimating the study model, it was concluded that there is an effectiveness of monetary policy in the short term through the effect of the monetary block channel on economic stability. While in the long run, monetary policy is effective through its ability to limit inflationary waves and thus influence the achievement of economic stability in Algeria, and the value of the error correction coefficient was statistically significant, with a value of 0.9664. This reflects an increase in the rate of adjustment due to the return of internal economic stability towards its equilibrium value in the long term, as the rate of return to equilibrium is estimated at about 1.03 years.

Keywords: Monetary policy, Economic Stability, Economic Growth, Model ARDL.

Jel Classification Codes: E50, E60, O40.

1. مقدمة

تتمثل الأهداف الرئيسية لأى حكومة فى اقتصاد ما العمل على تحقيق معدل للنمو الاقتصادى مرتفع وضمان استقرار فى المستوى للأسعار وخفض معدل البطالة وتحقيق التوازن الخارجى. وإن أهم وسائل أو الاستراتيجيات التى تنتهجها الحكومة لتحقيق هذا الأهداف فهى نهج سياسات مختلطة بشأن الضرائب والإنفاق العمومى وإدارة الأسعار وغيرها. ولسنوات عديدة، وفى العديد من الدول تم استخدام مزيج من السياسات المالية والنقدية بهدف زيادة دعم النمو الاقتصادى، خاصة فى مراحل الركود الاقتصادى. ومع ذلك، فقد أصبحنا واضحا ههنا بما يمكن استخدام السياسة المالية التوسعية أو السياسة النقدية التوسعية لزيادة الدخل على المدى المتوسط. غير أنه يمكن للسياسة النقدية والمالية أن تؤثر على المستويات الاقتصادية المختلفة بهدف لتقليل من مقدار التقلبات الاقتصادية، من خلال انتهاج سياسة ضبط دقيقة. وإن السياسة النقدية تعتبر إحدى السياسات الاقتصادية الكلية تهدف من خلال مجموعة من الأدوات إلى تحقيق جملة من أهداف للسياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة فى الاستقرار الاقتصادى، ولقد لخص الاقتصادى نيكولاس كالدور تلك الأهداف فى المربع السحري له والمثلة فى رفع معدل النمو الاقتصادى والتشغيل الكامل (خفض البطالة) ومحاربة التضخم وتحقيق التوازن الخارجى لميزان المدفوعات، وتعتبر الجزائر إحدى الدول التى تسعى جاهدة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى بنوعيه الداخلى والخارجى لغرض ضمان استمرار تنمية مستدامة، لذلك نحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الداخلى فى الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

فرضيات الدراسة: نعلم فى دراستنا هذه على فرضية أساسية مفادها أن هناك فعالية للسياسة النقدية فى الجزائر فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الداخلى من خلال قناة المعروض النقدى وأن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم والاستقرار الاقتصادى فى الجزائر. ويمكن تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- السياسة النقدية تكون فعالة فى التأثير على الاستقرار الاقتصادى الداخلى فى المدى القصير من خلال قناة الكتلة النقدية.
- السياسة النقدية تكون فعالة فى التأثير على الاستقرار الاقتصادى الداخلى من خلال كبح معدلات التضخم فى المدى الطويل.
- يختلف أثر السياسة النقدية على معدل النمو الاقتصادى فى المدى القصير عنه فى المدى الطويل.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بفعالية السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادى وتأثير السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادى وأخيرا قياس تأثير فعالية السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادى الداخلى فى الجزائر خلال فترة الدراسة.

المنهج التبع: للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا فى دراستنا على المنهج الوصفى التحليلى لغرض الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها باستخدام بيانات صادرة عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ونشرات إحصائية صادرة عن السلطة النقدية والبنك المركزى الجزائرى ومختلف التقارير الدولية الأخرى لتحليل معطيات الرقمية لمتغير الاستقرار الاقتصادى الداخلى والسياسة النقدية فى الجزائر خلال فترة الدراسة وتقييم مدى فعالية السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الداخلى بالجزائر من خلال تقدير نموذج قياسى.

2. مفهوم فعالية السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادى الداخلى

1.2 مفهوم فعالية السياسة النقدية:

تاريخيا ارتبط تأثير فعالية السياسة النقدية على النشاط الاقتصادى بتطور الأفكار والنظريات النقدية والسياسات الاقتصادية. لذا فإن البحث فى فعالية السياسة النقدية كان منذ مدى طويل فى أدبيات الاقتصاد النقدى والمصرفى. وقد تأثرت وجهات نظر بشأن هذه المسألة فى جزء منه من خلال التطورات التى طرأت على النظرية النقدية (**by developments in monetary theory**)، وفى جزء من تفسيرات التاريخ النقدى (**by interpretations of monetary history**) والى أثرت أيضا على التقدم فى المناقشة،

بل أن البعض قد يقول أعاق تلك التطور من خلال تغيير تعريف كل من السياسة النقدية والفعالية (Robert, Rashec, & Marcela M, September/October 2007, p. 447)

فالمقصود بفعالية السياسة النقدية مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي لغرض تحقيق الأهداف الأولية والنهائية لها. كتحقيق الاستقرار النقدي لغرض المحافظة على قيمة العملة الوطنية، تحقيق معدل نمو اقتصادي أمثلي والمساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي في إطار العمل بجانب السياسة المالية. إن أهمية السياسة النقدية والفعالية منها تختلف باختلاف النظام الاقتصادي والسياسي السائد وبحسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي. ففعالية السياسة النقدية في الأنظمة الاشتراكية تختلف عن فعاليتها في الأنظمة الحرة. وإن فعالية السياسة النقدية تتمثل أساسا في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من هذا الاستخدام وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفيق في اختيار الوقت المناسب لاستخدام أدواتها المتاحة في معالجة الاضطرابات الاقتصادية والنقدية أساسا بالإضافة إلى ذلك فإنه ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى التنسيق في استخدام أدوات السياسة النقدية من جهة، ومن جهة ثانية التنسيق بينها وبين أدوات السياسة المالية لغرض تقليل من إجراءات التعارض والتضاد التي من الممكن أن تطرح في حالة عدم التنسيق والملائمة، (الشمري، 1995، صفحة 202) يتمثل هدف السياسة النقدية في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي في مختلف مراحل استخدام جملة من الأدوات والوسائل، فأسلوب مباشرة الهدف من قبل السلطة النقدية ذات مستويات متباينة من هدف لآخر، وتبعاً لذلك نجد أن مستويات فعالية السياسة النقدية يختلف بين الإستراتيجيات المنتهجة نفسها وبينها وبين الهدف النهائي لسياسة النقدية، لذا نجد أن فعالية السياسة النقدية ذات مستويات مختلفة تتمثل في:

2.1.2 المفهوم الضيق لفعالية السياسة النقدية (The Narrow Concept of the Effectiveness of Monetary Policy)

(Policy): إن هذا المفهوم يركز على مدى فعالية مجمل أدوات ووسائل انتقال الأثر للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، والتي يقوم البنك المركزي باستخدامها لغرض تحقيق الهدف النهائي المراد الوصول إليه، وبمعنى آخر المفهوم الضيق لفعالية السياسة النقدية يتجلى في مدى قدرة السلطة النقدية في تحقيق الهدف النهائي لها باستخدام جملة من الوسائل والأدوات.

2.1.2 المفهوم الواسع لفعالية السياسة النقدية (The Broad Concept of the Effectiveness of Monetary Policy)

(Policy): نعني به مدى التنسيق والملائمة في التوظيف المتزامن بين وسائل وأدوات السياسة النقدية في نقل الأثر وبين استخدام أدوات ووسائل السياسات الاقتصادية الأخرى، وهذا لغرض تدنيت التعارض بين الأهداف التي من المحتمل أن تظهر في حالة عدم التنسيق بين أدوات السياسات الاقتصادية المطبقة، لذا فهذا المفهوم يبيد دور وفعالية السياسة النقدية لأنه يبين حجم تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي ضمن السياسات الاقتصادية الأخرى .

3.1.2 المفهوم الأوسع لفعالية السياسة النقدية (The Wider Concept of the Effectiveness of Monetary Policy)

(Policy): إن المفهوم الواسع لفعالية السياسة النقدية إذا ازداد اتساعا ليشمل البيئة أو المناخ الذي تعمل فيه السلطة النقدية لغرض تحقيق الهدف النهائي لها يصبح بما يسمى بالمفهوم الأوسع للفعالية، بالإضافة لذلك مدى استجابة المؤسسات المالية والمصرفية مع السلطة النقدية في رسم وتحقيق الهدف النهائي لها هذا من جهة، ومن جهة ثانية حجم المعلومات لدى السلطة النقدية فيما يخص سلوك الأعوان الاقتصاديين (الشمري، 1995، صفحة 434)

2.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي الداخلي:

في البداية نتطرق لمفهوم الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وبعدها نشير الى الاستقرار الاقتصادي الداخلي وتطوره في الجزائر:

إلى وصف النظام المالي الجيد للدولة بحيث يثير بالاقتصاديون بأهم حالة مرغوبة في الاقتصاد لا توجد فيها تقلبات تضر سلباً على النمو الاقتصادي، بحيث يتمتع الاقتصاد في مرحلة الاستقرار بنمو ثابتاً في الإنتاج والحد من التضخم منخفضاً ومستقر اقتصادياً؛ بحيث يعتبر الاقتصاد غير مستقر إذا ساد هفترا من ركود المتكررة، أو حالات التضخم مرتفع جداً أو متغيرة، أو حدثت أزمات مالية متكررة. كما يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التوظيف الرشيد لكل من الموارد البشرية، المادية والمالية في ظل ضبط التضخم عند معدلات ملائمة للنمو الاقتصادي المستدام (Jamie Dressler & Mike Burns, September 2004, p. 1)، كما يمكن تعريفه على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة واستقرار في المستوى العام للأسعار ويمكن التفرقة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي والاستقرار الاقتصادي الخارجي. فالاستقرار الاقتصادي الداخلي ينشأ في الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي مساوياً للنتائج الممكنة للاقتصاد، وأن الاستقرار الاقتصادي الداخلي يحدد مستوى الدخل الوطني الذي يحقق معدل بطالة متدني ومستوى مستقر في الأسعار، أي أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي مرتبط بتحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية كالتوازن بين نمو الطلب الاستهلاكي ونمو العرض الإنتاجي الحقيقي، التوازن بين الطلب الاستثماري ومستوى الادخار، توازن في الموازنة العامة للدولة من خلال تعادل بين الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة لها... الخ. أما الاستقرار الاقتصادي الخارجي عادة تحقيق معدلات بطالة وتضخم منخفضة وضمان توازن ميزان المدفوعات اقتصادي عالمي مستقر ومستديم هذا من جهة، ومن جهة ثانية غياب تقلبات الاقتصادية الحادة كالأزمات المالية والاقتصادية والأزمات السياسية والأمنية بين الدول كل ذلك يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي. (قسميوري، 2020/2021، صفحة 64). وعليه يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق معدلات بطالة وتضخم منخفضة وضمان توازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، فالاستقرار الاقتصادي إذن يعتبر منظومة متعددة ومتكاملة العناصر تشكل في مجملها ما يصطلح عليه بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي إذ تعتبر هذه الأخيرة الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية والمثلة في المربع السحري للدور وتتمثل في كل من التضخم، البطالة، توازن ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، ويقدم الجدول التالي مختلف المؤشرات الرئيسية لقياس الاستقرار الاقتصادي وفقاً لكل من Jamie Dressler & Mike Burns كما يلي:

الجدول 1: المؤشرات الرئيسية لقياس الاستقرار الاقتصادي

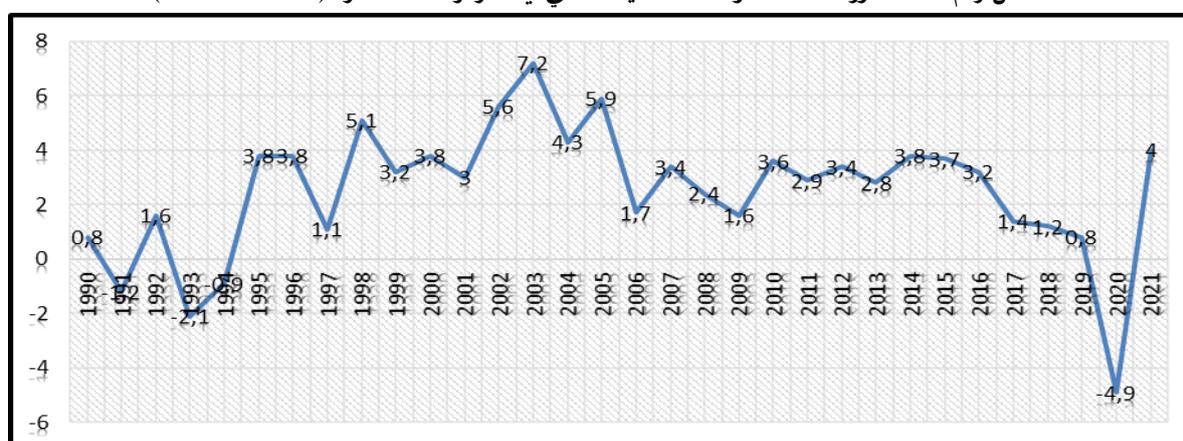
المؤشر	المصدر	التعريف بالمؤشر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	Mankiw (2001) Haberler (1973) Sandrum (1990) Dept. of Finance	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقسوماً على مؤشر أسعار المستهلك ثم مقسوماً على عدد الأشخاص في القوى العاملة
العمالة (التشغيل)	Sandrum (1990)	تعتبر العمالة عاملاً حاسماً عند حساب مؤشر الاستقرار الاقتصادي لمنطقة ما لأن الإنتاج يعتمد على كمية العمالة الموجودة في القطاع الصناعي.

فبالنظر النسبة الإنتاجية للعمالة الثابتة والثابتة المتقدمة التكنولوجي، والناجس تبرع مع استخدام المزيد من العمالة.	Dept. of Finance	الكامل
مؤشر أسعار المستهلك هو مقياس للمستوى العام للأسعار المساهمة في تكلفة سلة ثابتة من السلع بالنسبة لتكلفة ذلك نفسا لسلة في العام السابق. إنها أيضًا مؤشر على التضخم، مما يجعلها لرقم القياس لأسعار المستهلك كنصر لا يتجزأ منا لاستقرار اقتصادي.	Mankiw (2001) Dept. of Finance	مؤشر أسعار المستهلك
تقدير اتمسح القبول العمالة Labour Force Survey (LFS) يتم أخذ المتوسطات السنوية لقبول العمالة كتقدير لتلحجم العمالة من أجل الحصول على النتائج المحلية الإجمالية الحقيقية في كل فرد لكل قطاع اعصناعي لمستوى مقاطعة معينة.	Dept. of Finance	مؤشر مسح القبول العمالة

Source : Jamie Dressler & Mike Burns, Seven Reports on the Identification of Rural Indicators for Rural Communities, September 2004, P:02

وسنعمد في هذه الورقة البحثية على النمو الاقتصادي كمؤشر داخلي لقياس الاستقرار الاقتصادي، (لهشمي و خطاب ، 2021، صفحة 567) إذ يعتبر تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة إحدى الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية في كل دول العالم إذ تبحث معظم الحكومات عن كيفية تعظيم معدله واستدامته لأنه يعتبر صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي في البلد. (قسيموري، 2020/2021، صفحة 83) لذا نقوم باستعراض تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كما يلي:

الشكل رقم 01: تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي

من خلال ملاحظة الشكل البياني لتطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر نجد أنه شهد تذبذبات كبيرة فمثلا في الفترة (1990-1999) سجل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي أكبر قد قيمة له سنة 1998 بنسبة 7.2% كما شهدت معدلات سالبة سنة 1991 و 1993 و 1994 وذلك نتيجة انخفاض النشاط التنموي وتراجع وتيرة التشغيل وانخفاض قيمة العملة الوطنية وتدهور الوضع الأمني كل ذلك كان له تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر نتيجة كل ذلك عملت السلطات الاقتصادية في الجزائر جاهدة تصحيح مختلف الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني كتصحيح انخفاض الذي حدث في قيمة العملة الوطنية ضمن إجراءات الإصلاح التي اشتراطها صندوق النقد الدولي ومثلا خلال سنة 1993 شهدت انهيار أسعار البترول اذ قاربت

16.33 دولار للبرميل وكذا ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إذ شكل ما نسبته 10% من الناتج وكذا انخفاض الادخار إلى اجمالي الاستثمار العمومي بأكثر من 10%، غير أنه بعد سنة 1994 شهدت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية معدلات إيجابية نتيجة استعادة أسعار النفط عافيتها وبداية حصد النتائج الإيجابية لبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) المتعلقة بخفض حجم الدين العام وعجز الموازنة العامة غير أنه في سنة 1997 شهد معدل النمو انخفاضاً مقارنة بسنة 1996 وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط وهذا ما يثبت هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه القوي بتقلبات أسعار البترول.

بينما خلال باقي فترة الدراسة من سنة (2000-2021) شهدت معدلات النمو معدلات إيجابية باستثناء سنة 2020، إذ أنه مع بداية سنة 2000 وانتعاش سوق النفط وارتفاع الإيرادات البترولية ساعد بشكل كبير الدولة على تطبيق برامج استثمارية ضخمة كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي أثر بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي فمثلا في سنة 2003 بلغ معدل النمو 7.2%. كما نلاحظ أنه في سنة 2006 هناك تراجع في وتيرة النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي وانخفاض في النمو سنة 2009 إلى 1.6% بالرغم من اطلاق الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ويفسر ذلك بتأثير الأزمة المالية العالمية التي اشتدت حدتها سنة 2008، وبعد ذلك وتطبيق برنامج توظيف النمو (2010-2014) والبرنامج الخماسي (2015-2019) نلاحظ استمرار تدنجات النمو الاقتصادي في الجزائر مسجلا أعلى معدل سنة 2014 بنسبة 3.8% وأدنى نسبة سنة 2019 بـ 0.8% إلا أنها معدلات نمو موجبة وهذا يعكس الأداء الجيد للاقتصاد الوطني وكل ذلك يعكس الأثر الإيجابي للبرامج الاقتصادية التي طبقتها السلطات الاقتصادية خلال الفترة (2019-2010) والتي أسهمت في خلق ديناميكية نشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع الخدمات، البناء، الزراعة وقطاع المحروقات ورغم تراجع وتيرة النمو بين سنة 2017 و2019 بسبب تدهور أسعار المحروقات وتأثير الأزمة الصحية العالمية والتي ظهر أثرها جليا في سنة 2020 أين سجل معدل النمو الاقتصادي نسبة -4.9%.

3. تأثير السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية جزءاً من الخطط الاقتصادية الاستراتيجية لتوفير البيئة ملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة. لذا يعمل البنك المركزي على الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال التحكم في مستوي العرض النقدي داخليا وعلى قيمة العملة خارجيا. وبالتالي فالسياسة النقدية تمارس دورا مهما باستخدام العديد من القنوات في التأثير على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، قد يكون نطاق هذا الدور مقيدا بواسطة السعي المتزامن لتحقيق بعض الأهداف الأولية الأخرى للسياسة النقدية، وطبيعة آليات نقل السياسة النقدية، وعوامل أخرى، بما في ذلك عدم اليقين الذي يواجهه صانعي السياسات وموقف السياسات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه قد يكون للهدف المتزامن للأهداف الوسيطة آثارا على تحقيق الهدف النهائي لتحقيق النمو المستدام.

فالمساهمة التي تقدمها السياسة النقدية للنمو المستدام هي المحافظة على استقرار المستدام للمستوى العام للأسعار على المدى المتوسط إلى الطويل. إذ تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن النمو المستدام على المدى الطويل هو ذلك النمو المرتبطة بمستويات الأسعار المنخفضة. وبعبارة أخرى، فإن التضخم المرتفع يضر في المدى الطويل بالأداء الاقتصادي ورفاهية الشعوب. فالسياسة النقدية لها تأثير بعيد المدى على شروط التمويل في الاقتصاد، ليس من ناحية التكليف فقط، ولكن أيضا توفر الائتمان في مقابل استعداد البنوك لتحمل مخاطر محددة تجاه ذلك، وما إلى ذلك. كما أنها تؤثر على التوقعات حول الاتجاهات المستقبلية للنشاط الاقتصادي التضخم، مما يؤثر على أسعار السلع والخدمات، أسعار الأصول وأسعار الصرف وكذلك مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كمستوى الاستهلاك والاستثمار، الخ. فقرار السياسة النقدية الذي يعمل على خفض سعر الفائدة، على سبيل المثال، يقلل من تكلفة الاقتراض، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاستثماري كما أن توقع تعزيز النشاط الاقتصادي قد يحفز البنوك أيضا لتسهيل سياسة الإقراض، والتبديد وهما تمكنا للشركات والأسر من التعزيز الإنفاق. فينظر إلى سعر الفائدة المنخفض، تصبح الأسهم أكثر جاذبية للشراء والارتفاع

الأصول المالية للأسر. قد يساهم هذا أيضاً في زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ويجعل المشاريع الاستثمارية للشركات أكثر جاذبية. وبالتالي كل ذلك يساهم في رفعا لإنتاج التوظيف وكذلك الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة (central bank of nigeria, s.d., p. 1).

4. الدراسات السابقة

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الأولية التي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية، لند نجد التباين من دولة إلى أخرى في نوع السياسة المنتهجة حسب طبيعة اقتصادها من جهة والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه من جهة ثانية وعليه فوجد العديد من الدراسة التي تناولت هذا الموضوع وحسب الهدف من دراستنا هذه نحاول التركيز على الدراسات التي تناول أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي كما يلي:

1.4 دراسة ل Hamdini abdallah & Gaidi khemissi بعنوان *Macroeconomic Composite Index for Economic Stability: A Kaldorian Analysis for the Algerian Economy*، إذ تم من خلال هذه الدراسة عرض مؤشر مركب للاستقرار الاقتصادي بهدف تحليل وتقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2019-1980) وذلك استناداً إلى مفهوم المربع السحري لكالدور والصيغة الكمية المعدلة له والتي تم عرضها من طرف Medrano-B (2013) ومن النتائج التي توصل اليها أن الفترات الاقتصادية التي شهدت رواج اقتصادي وتحقيق المؤشرات الأربعة الممثلة في كل من النمو الاقتصادي، المستوى العام للأسعار، معدل البطالة والتوازن الخارجي تأثير إيجابي في ان واحد على الاقتصاد الوطني كان يقابلها أعلى قيمة لمؤشر الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (abdallah, 2021, pp. 697-715).

2.4 دراسة ل Ehsan U. Choudhri Asad Jan Hamza Malik (2015) بعنوان *Monetary Policy in Pakistan: Effectiveness in Inflation Control and Stabilization* ومن خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ونموذج التوازن العام العشوائي لغرض دراسة أثر فعالية السياسة النقدية على التضخم والإنتاج في باكستان باستخدام بيانات فصلية من بداية سنة 1991 إلى سنة 2014 ومن خلال الصدمات المحدثة في نموذج الانحدار الذاتي المقدر تبين أن صدمات السياسة النقدية لها تأثير ضئيل على الإنتاج والتضخم فيباكستان مما طرح الشكوك بشأن عدم قدرة بنك الدولة على السيطرة على التضخم، لكن من خلال تحليل نموذج التوازن العام العشوائي تبين ان هناك اثر سلبي للسياسة النقدية على الإنتاج والتضخم. (Malik, 2015).

3.4 دراسة هاشمي عبد الكامل وحطاب موراد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 02، 2021، كان الهدف من هذه الدراسة توضيح أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر دور كبير في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. (هاشمي عبد الكامل، 2021، الصفحات 560-584)

4.4 دراسة جواد شاكور فريخ وآخرون بعنوان تقييم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للفترة (2020-2004)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 18 العدد 85، 2022، كان الهدف من هذه الدراسة تحليل وتقييم فعالية السياسة النقدية في العراق خلال الفترة (2004-2020) من خلال استخدام العديد من المؤشرات الاقتصادية كمؤشر الاستقرار النقدي، ومؤشر استقرار قيمة العملة المحلية وذلك لغرض تقييم دور السياسة النقدية ومدى تحقيقها لأهدافها النهائية كالحذ من معدلات التضخم وإدارة السيولة ومرونة نقود الناتج في النشاط الاقتصادي ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولغرض تحقيق ذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وأسلوب التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية .

استطاعت التحكم في معدلات التضخم بينما مؤشر استقرار قيمة العملة فقد شهد تغييرات كبيرة طيلة فترة الدراسة نتيجة التعديل في سلم الرواتب وارتفاع الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية أما مؤشر السيولة المحلية فلم يكن له الأثر الواضح في زيادة الناتج المحلي الإجمالي كما أوصت الدراسة بأنه يجب خفض الإصدار النقدي والنفقات العامة للدولة حتى تستطيع السياسة النقدية التحكم في التضخم والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. (فريخ, جواد شاكر, 2022، الصفحات 304-328)

5. الدراسة القياسية: تقدير نموذج لدراسة تأثير فعالية السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

نحاول تقدير نموذج لقياس مدى تأثير السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر والذي تم قياسه بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (1990-2021) كما يلي:

1.5 تعريف بالنموذج: لغرض تقدير النموذج تم استخدام بيانات سنوية للاقتصاد الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2021) وقد تم الحصول على جميع هذه البيانات من الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتم صياغة النموذج كما يلي:

$$GDP_t = f(M2_t, INF_t, TRS_t, UN_t, \mu_t)$$

حيث: t: يرمز الى الزمن (السنوات) وتعرف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

GDP: معدل نمو الاقتصادي الحقيقي (مؤشر لاستقرار الاقتصادي الداخلي).

M2: معدل المعروض النقدي كنسبة من الناتج.

INF: معدل التضخم.

TRS: معدل نمو الاحتياطات الأجنبية.

UN: معدل البطالة

U: حد الخطأ.

2.5 دراسة استقراري السلاسل الزمنية: تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) لغرض دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والناتج مبينة في الجدول أدناه.

الجدول 1: اختبارااستقراريه السلاسل الزمنية لـ ADF

المتغيرات	بتابت فردي واتجاه	بتابت فردي	بدون ثابت واتجاه
الاستقرارية في المستوى			
GDP	0.0323	0.1861	0.2126
M2	0.0008	0.0019	0.0332
INF	0.6903	0.4506	0.1368
TRS	0.0020	0.5869	0.1937
UN	0.8066	0.8595	0.3678
الاستقرارية في الفروقات الأولى			
GDP	0.0000	0.0000	0.0000
INF	0.0004	0.0001	0.0000
TRS	0.0003	0.0001	0.0000
UN	0.0381	0.0082	0.0005

المصدر: من إعدادالباحث اعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

من خلال نتائج الاستقرارية للجدول أعلاه وعن طريق مقارنة قيمة الاحتمال لاختبار ADF في النماذج الثلاثة مع مستوى معنوية 5% نجد أن قيمة الاحتمال لاختبار ADF في النماذج الثلاثة بالنسبة لسلسلة معدل نمو الكتلة النقدية أقل من مستوى معنوية 5% أي أن سلسلة نمو الكتلة النقدية مستقرة في المستوى.

بينما باقي السلاسل الزمنية ممثلة في كل من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، معدل نمو الاحتياطات الأجنبية ومدل البطالة كانت قيمة الاحتمال لاختبار ADF في بعض (أو كل) النماذج أكبر من مستوى معنوية 5% أي أن هذه السلاسل غير مستقرة في المستوى، لكن عند إجراء اختبار الاستقرارية في الفرق الأول أصبحت قيمة الاحتمال لاختبار ADF في النماذج الثلاثة بالنسبة لهذه السلاسل أقل من مستوى معنوية 5% أي أن كلا من سلسلة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، معدل نمو الاحتياطات الأجنبية ومدل البطالة مستقرة في الفرق الأول.

3.5 تقدير نموذج الدراسة:

من خلال نتائج الاستقرارية تبين لنا وجود بعض السلاسل الزمنية مستقرة في المستوى وأخرى مستقرة في الفرق الأول مما يجعل هناك إمكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل الزمنية. لذلك في ظل هذه الشروط نقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL (Autoregressive Distributed Lag)* لقياس تلك العلاقة وتقدير تأثيرات المدى القصير وتأثيرات المدى الطويل كما يلي:

1.3.5 اختبار التكامل المشترك (اختبار منهج الحدود *Bounds Test*):

يقوم منهج الحدود على اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وعليه نظرية القرار يقوم عن طرق مقارنة قيمة احصائية فيشر المحسوبة *F(fisher calculer)* مع القيم الحرجة لكل من *Perasan and Al (2001)* للحد الأعلى والحد الأدنى وفقاً للحالات التالية:

الجدول 2: نتائج اختبار التكامل المشترك

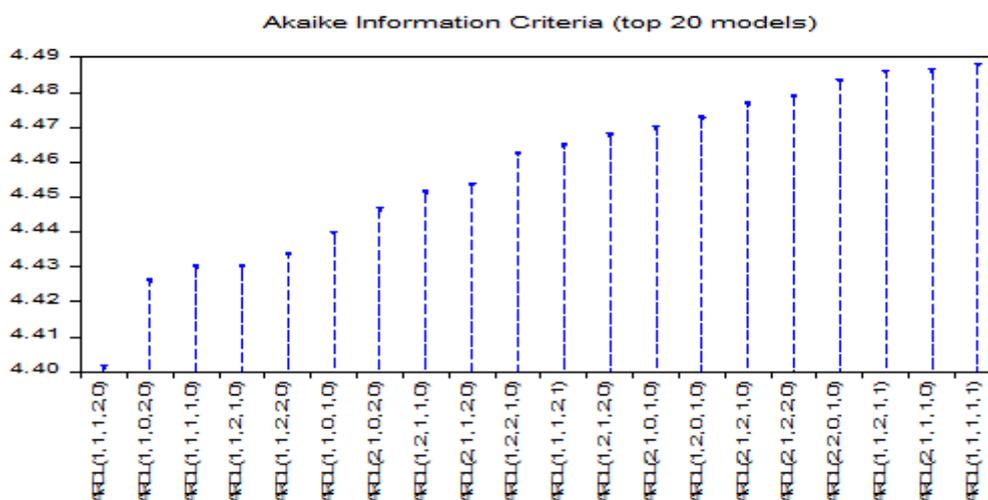
F-Bounds Test		اختبار/قيم المعنوية
F-statistic =5.822525		
الحد الأعلى	الحد الأدنى	حدود المعنوية
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
4.49	3.25	2.5%
5.06	3.74	1%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج *EViews 10*

يشير اختبار التكامل المشترك *Bounds Test* أن احصائية فيشر المحسوبة ($F_{cal}=5.938505$) أكبر من الحد الأعلى عند مختلف درجات المعنوية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع نمو الاقتصادي المعبر عن الاستقرار الاقتصادي وبقية المتغيرات المفسرة المدججة في النموذج. (للمزيد أنظر الملحق رقم 01)

2.3.5 نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة *ARDL*: بما أن نموذج *ARDL* يتطلب إدخال في النموذج المتغيرات المتأخرة زمنياً كمتغيرات تفسيرية، وعليه فإننا قمنا بتقدير 20 نموذج *ARDL* وباستخدام معياري *AIC* للمفاضلة بينها لاختيار النموذج الأفضل ذي ادنى قيمة لهذا المعيار فإنه تم اختيار النموذج *ARDL(1, 1, 1, 2, 0)* باعتباره النموذج المختار الأفضل كما يظهر في الشكل أدناه.

الشكل 2: اختيار النموذج الأمثل



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج **EViews 10**

3.3.5 نتائج تقدير معاملات علاقة المدى الطويل :

الجدول 3: نتائج تقدير معاملات المدى الطويل (علاقة التكامل المشترك)

المتغير	المعامل	الاحتمال المقابل
M2	0.023036	0.7122
INF	-0.137502	0.0348
TRS	0.050152	0.0877
UN	0.092716	0.3811

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج **EViews 10**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يشير الاحتمال المقابل لإحصائية ستودنت أن معلمتين مختلفتان معنويًا عن الصفر حيث كان الاحتمال المقابل لهما أقل من حد المعنوية 0.05 و 0.1 بينما معلمتي معامل معدل نمو الكتلة النقدية ومعامل معدل البطالة غير معنويتين، وهو ما قد يفسر بالنسبة لهذين المتغيرين أنهما لا يساهمان في المدى الطويل في التأثير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي في الاستقرار الاقتصادي الداخلي وإنما التغيير في هذا الأخير يعود لكل من معدل التضخم ومعدل نمو الاحتياطات الأجنبية.

كذلك من خلال نتائج التقدير يتضح وجود أثر سالب لمتغير معدل التضخم على الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فارتفاع معدل التضخم بـ 01% يؤدي إلى انخفاض الاستقرار الاقتصادي الداخلي بـ 0.13%، أما متغير معدل نمو الاحتياطات الأجنبية فقد كان له أثر موجب على الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فارتفاع هذا الأخير بـ 01% فإن الاستقرار الاقتصادي الداخلي يرتفع بـ 0.05%. وما يمكن أن نستخلصه من نتائج تقدير معاملات المدى الطويل بعدم فعالية السياسة النقدية من خلال قناة الكتلة النقدية في التأثير على الاستقرار الاقتصادي الداخلي بينما قدرة السياسة النقدية في الحد من الموجات التضخمية له أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر.

4.3.5 نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ): يشير معامل التحديد المصحح أن 62.34% من تغيرات الكلية

في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي كمؤشر لقياس الاستقرار الاقتصادي الداخلي مفسرة عن طريق النموذج المقدر وباقي التغيير المقدر بـ 37.66% تعود إلى عوامل عشوائية غير ظاهرة في النموذج تدخل ضمن حد الخطأ للنموذج المقدر، كما بين اختبار فيشر المعنوية

الكلية للنموذج إذ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار يساوي $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000018$ وهو أقل من حد المعنوية 0.05. أي أن النموذج معنوي كليا.

الجدول 4: نتائج تقدير علاقة المدى القصير وفقا لمنهجية ARDL

المتغير	المعامل	الاحتمال المقابل
C	0.407496	0.2408
D(M2)	-0.236704	0.0012
D(INF)	-0.003887	0.9626
D(TRS)	-0.002403	0.8152
D (TRS (-1))	-0.018681	0.0754
CointEq(-1)*	-0.966466	0.0000
R-squared=0.688376		Adjusted R-squared=0.623454
F-statistic=10.60316		Prob(F-statistic)= 0.000018

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

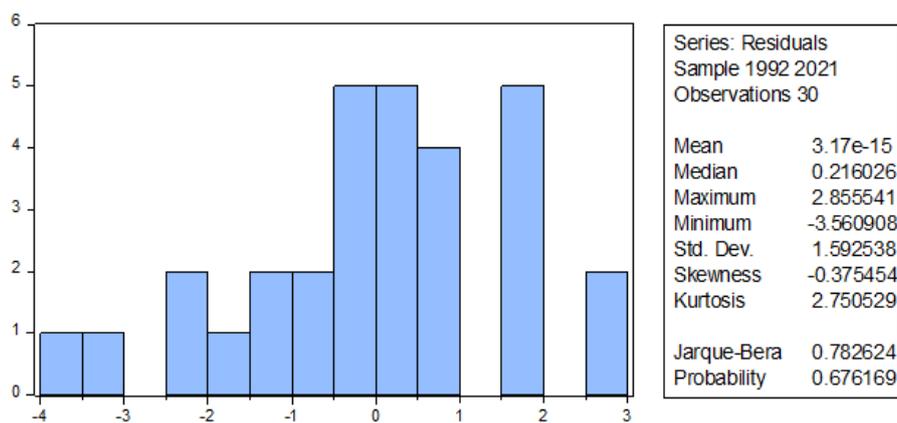
يتبين من النتائج تقدير معاملات المدى القصير المبينة أعلاه أن معامل حد تصحيح الخطأ $\text{CointEq}(-1)$ معنوي وأقل من الواحد ويشير عن سرعة التعديل بعودة الاستقرار الاقتصادي الداخلي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل من كل فترة ماضية بنحو 96.64%، بمعنى أنه في الأجل القصير قد يختل التوازن في العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي وبقية المتغيرات المفصلة المدججة في النموذج المقدر، فعندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال المدى القصير في الفترة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (96.64%) من هذا الانحراف في الفترة (t) . ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مرتفعة جدا نحو التوازن، بحيث أن التقلب في نمو الناتج المحلي يستغرق حوالي 1.03 سنة للرجوع إلى قيمته التوازنية نتيجة أي صدمة محدثة في النموذج، فالإجراءات المنتهجة في للتقليل من تقلبات نمو الناتج المحلي لا يتطلب تحقيقها فجوة زمنية كبيرة. كما أن التغيير في معدل نمو الكتلة النقدية، معدل نمو الاحتياطات الأجنبية المتأخرة زمنيا تمارس تأثيرا معنويا على النمو الاقتصادي بينما كل من معدل التضخم ومعدل نمو الاحتياطات الأجنبية لم تظهر أي تأثير معنوي في المدى القصير. فزيادة كل من معدل نمو الكتلة النقدية، معدل نمو الاحتياطات الأجنبية المتأخرة زمنيا بـ 01% فإن الاستقرار الاقتصادي الداخلي ينخفض بـ 0.236% و 0.018% على الترتيب. وما يمكن أن نستخلصه هنا بفعالية السياسة النقدية في التأثير في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي الداخلي وذلك عكس ما تم الحصول عليه في المدى الطويل، أي أن السياسة النقدية فعالة في التأثير على الاستقرار الاقتصادي الداخلي من خلال قناة المعروض النقدي في المدى القصير.

6. تقييم النموذج المقدر

نقوم باختبار صلاحية النموذج المقدر السابق بالاعتماد على عدد من الاختبارات الإحصائية التالية:

1.6 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال الشكل أسفله نجد أن الاحتمال المقابل لاختبار جاك-بيرا يقدر بـ 0.6761 وهو أكبر من حد المعنوية 0.05 وبالتالي نقول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي والشكل التالي بين ذلك.

الشكل 3: اختبار طبيعية البواقي لنموذج المقدر



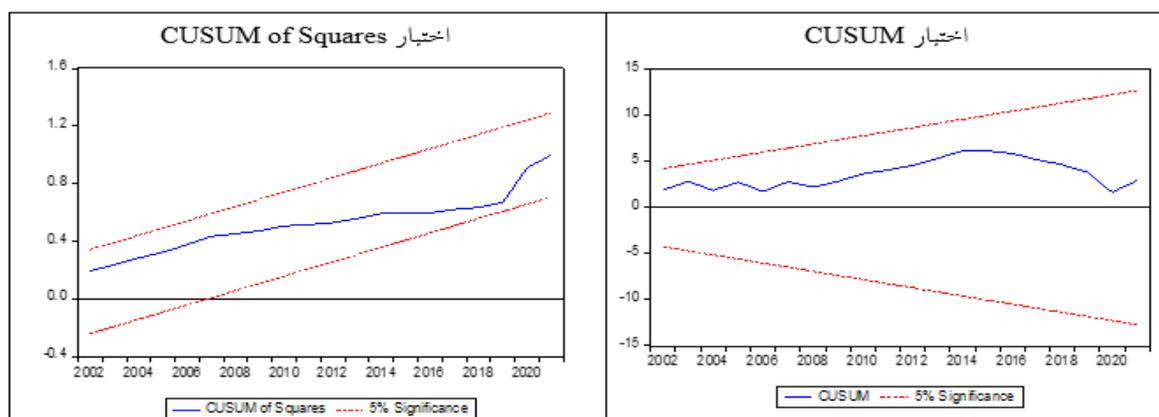
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

2.6 اختبار ثبات تباين الأخطاء: وفقاً لاختبارات اختلاف التباين ARCH Test نجد أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار هو $Prob = 0.9156$ وهي أكبر من حد المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم بثبات تباين الأخطاء (للمزيد أنظر الملحق رقم 02).

3.6 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test تبين أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار هو 0.9538 أكبر من حد المعنوية 5% ومنه نرفض فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (للمزيد أنظر الملحق رقم 02).

4.6 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة الدراسة: يتضح من خلال الشكل أدناه أن المعاملات المقدرة للنموذج تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة لأن نتائج كل من اختبار TEST CUSUM واختبار CUSUM of Squares لهذا النموذج توقع داخل الحدود الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى، بالتالي فإن نتائج التقدير باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة المقدرة تتصف بالاستقرار الهيكلي

الشكل 04: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

7. خاتمة

يستهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة عادة علاج التضخم الذي يكون مصدره التقلبات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتفايدي الأزمات الاقتصادية والمالية بينما في الدول النامية التي عادة ما تتميز بالاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها نتيجة تخصيصها في إنتاج الموارد الأولية واعتمادها على مورد اقتصادي واحد عادة في تغذية اراتها المالية لذا تجعل اقتصاداتها شديدة التقلب والتأثر وهذا ما يهدد استقرارها الاقتصادي الكلي. وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة يتطلب تطبيق إحدى السياسات

الاقتصادية أو مزيج منها. وإن السياسة النقدية تمارس دوراً حيوياً في تحقيق استقرار اقتصادي للدولة، إذ تعدّ أحد أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية للتأثير على الاقتصاد، خلال التحكم في العرض النقدي وأسعار الفائدة والسيولة المالية في الاقتصاد لتحقيق أهداف محددة كالحفاظ على معدل التضخم المناسب وتحقيق النمو الاقتصادي من ثم تعزيز الاستقرار الاقتصادي الداخلي للبلد. وإن تحقيق استقرار الاقتصاد الداخلي يعد هدفاً مهماً لأي دول، حيث يؤثر على حياة المواطنين والشركات والاستثمارات، فعندما يكون هناك استقرار اقتصادي داخلي، يتيح ذلك فرصاً أفضل للنمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي تحسين مستوى رفاهية الأفراد.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى عن طريق سياساتها النقدية العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال الأهمية التي تليها لهذه السياسة عن طريق العديد من الإصلاحات التي تبنتها في هذا الجانب كالأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وكذا المر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11. وذلك بهدف التحكم في التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي وضبط سيولة الاقتصاد والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية.

فضغط معدلات التضخم يعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات. وأن البنك المركزي الجزائري يسعى من خلال السياسة النقدية إلى الحفاظ على معدل التضخم المناسب.

فعندما يكون معدل التضخم مرتفعاً بشكل غير مستدام، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور قوة الشراء للعملة وتقليل قدرة المستهلكين على شراء السلع والخدمات. وبالمثل، عندما يكون التضخم منخفضاً جداً، يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي.

تعزيز النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية تهدف إلى توفير بيئة مستقرة ومواتية للنمو الاقتصادي. فعندما تكون مستويات الأسعار ومعدلات الفائدة مستقرة، يشعر المستثمرون والشركات بالثقة في الاقتصاد ويتم تشجيعهم على الاستثمار وإنشاء وظائف جديدة. وبالتالي، تساهم السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

دعم الاستقرار المالي، فالسياسة النقدية تمارس دورها من خلال دعم الاستقرار المالي. فإذا اتبنتها سياسات نقدية صحيحة، يتم تقليل المخاطر المالية والتقلبات وتساها السياسة النقدية الحذرة في تفادي الأزمات المالية وتخفيف آثارها على الاقتصاد. التحكم في سيولة المال للاقتصاد، فالبنك المركزي يعمل على ضبط السيولة المالية في الاقتصاد من خلال السياسة النقدية. السليم في السيولة المالية يساهم في تحقيق التوازن في الاقتصاد وتفايد التذبذب بالشديدة.

قدرة السياسة، علماً أن التكيف والتعديل وفقاً للظروف الاقتصادية المتغيرة. فعلى سبيل المثال، في حالة ركود اقتصادي، يمكن للبنك المركزي خفض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار والإنفاق ودعم النمو الاقتصادي.

وعلاجاناً آخر، في حالة ارتفاع التضخم، يمكن للبنك المركزي رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم والحفاظ على استقرار الاقتصاد، وذلك كله في شقه النقدي.

كما قامت الجزائر بتطبيق العديد من البرامج والمخططات التنموية التي ساهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي خلال فترة الدراسة. كذلك ما يمكن أن نستخلصه أن اعتماد الجزائر على مورد اقتصادي واحد في تحصيل إيراداتها جعل تذبذبات في الناتج المحلي ومن ثم عدم استقرار النمو الاقتصادي أو عدم استدامة الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر ومن خلال الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تبين لنا أن السياسة النقدية من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيراً على مؤشر الاستقرار الاقتصادي الداخلي غير أن هناك تباين في تأثيرها من خلال القنوات المتبعة لتحقيق هدفها.

نستخلصه من خلال نتائج تقدير المدى الطويل بعدم فعالية السياسة النقدية من خلال قناة الكتلة النقدية في التأثير على الاستقرار الاقتصادي الداخلي بينما قدرة السياسة النقدية في الحد من الموجات التضخمية له أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر.

نستخلصه من خلال نتائج تقدير المدى القصير بفعالية السياسة النقدية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي الداخلي بمدى قدرتها في التحكم والسيطرة في حجم الكتلة النقدية وأن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ معنوية واقل من الصفر وقدرة بـ 0.9664. وهو ما يعكس بارتفاع سرعة التعديل بعودة الاستقرار الاقتصادي الداخلي نحو قيمته التوازنية في الاجل الطويل مقارنة بالأجل القصير إذ تقدر تلك السرعة بالعودة للتوازن بحوالي 1.03 سنة.

كما يجب على السياسة النقدية في الجزائر أن تكون أكثر فعالية في التحكم في إدارة المعروض النقدي في المدى القصير وأكثر فعالية في السيطرة والتحكم في التضخم في المدى الطويل كل ذلك لغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الداخلي. لأن السياسة النقدية أداة قوية لتحقيق استقرار الاقتصاد. لأنها تعمل على توفير بيئة مستقرة ومواتية للنمو الاقتصادي والاستثمار... الخ. ومع ذلك، يجب أن يتم تنفيذ السياسة النقدية بحكمة وفقاً للظروف الاقتصادية المحلية والتحديات التي تواجهها الدولة، كما يجب أن تتماشى مع الأهداف الاقتصادية الشاملة للدولة.

8. قائمة المراجع:

- 01- Robert, H., Rashec, & Marcela M, W. (September/October 2007). The Effectiveness of Monetary Policy. Federal Reserve Bank of St. Louis Review.
- 02- ناظم محمد نوري الشمري، (1995)، النقود والمصارف، جامعة الموصل، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- 03- هاشمي عبد الكامل (2021)، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 02.
- 04- Jamie dressler & Mike Burns, (September 2004), Sven Reports on the identification of Rural Indicators For Rural Communities, Canada : The Canadian Rural Revitalization Foundation.
- 05- Jamie Dressler & Mike Burns, Seven Reports on the Identification of Rural Indicators for Rural Communities, September 2004.
- 06- كفية قسميوري (2020/2021)، أثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) دراسة تحليلية تجريبية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- 07- احصائات صندوق النقد الدولي من الموقع: <https://www.imf.org/en/Data>
- 08- Central Bank of Nigeria, How Does Monetary Policy Affect Economic Growth? <https://www.cbn.gov.ng/out/eduseries/series11.pdf>
- 09- Hamdini abdallah & Gaidi khemissi, Macroeconomic Composite Index for Economic Stability: A Kaldorian Analysis for the Algerian Economy, Dirassat Journal Economie Issue, Vol 12, N 1(2021)
- 10- Ehsan U. Choudhri Asad Jan Hamza Malik, Monetary Policy in Pakistan: Effectiveness in Inflation Control and Stabilization, Working paper S-37204-PAK-1, 2015
- 11- هاشمي عبد الكامل وحطاب موارد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 02، 2021.

12- جواد شاعر فريخ وآخرون، تقييم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للفترة (2004-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 18 العدد 85، 2022.
9. ملاحق:

الملحق رقم 01: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لنموذج ARDL المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.047443	Prob. F(2,18)	0.9538
Obs*R-squared	0.157316	Prob. Chi-Square(2)	0.9244

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/01/23 Time: 19:40
Sample: 1992 2021
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.055619	0.301218	-0.184646	0.8556
M2	-0.002854	0.084737	-0.033677	0.9735
M2(-1)	-0.001716	0.095930	-0.017889	0.9859
INF	0.010989	0.115187	0.095397	0.9251
INF(-1)	-0.019274	0.116323	-0.165693	0.8702
TRS	0.000555	0.016225	0.034211	0.9731
TRS(-1)	-0.001011	0.018579	-0.054418	0.9572
TRS(-2)	0.000891	0.014406	0.061852	0.9514
UN	-0.002603	0.097536	-0.026690	0.9790
C	0.548854	6.063379	0.090520	0.9289
RESID(-1)	0.111475	0.393667	0.283172	0.7803
RESID(-2)	-0.052303	0.289916	-0.180408	0.8588
R-squared	0.005244	Mean dependent var	3.17E-15	
Adjusted R-squared	-0.602663	S.D. dependent var	1.592538	
S.E. of regression	2.016095	Akaike info criterion	4.529376	
Sum squared resid	73.16349	Schwarz criterion	5.089855	
Log likelihood	-55.94064	Hannan-Quinn criter.	4.708678	
F-statistic	0.008626	Durbin-Watson stat	1.945669	
Prob(F-statistic)	1.000000			

الملحق رقم 02: نتائج اختبار ثبات التباين لنموذج ARDL المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.088494	Prob. F(2,25)	0.9156
Obs*R-squared	0.196832	Prob. Chi-Square(2)	0.9063

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/23 Time: 19:40
Sample (adjusted): 1994 2021
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.042860	0.932839	2.189938	0.0381
RESID^2(-1)	0.066372	0.195997	0.338637	0.7377
RESID^2(-2)	0.053329	0.241890	0.220469	0.8273
R-squared	0.007030	Mean dependent var	2.315239	
Adjusted R-squared	-0.072408	S.D. dependent var	3.349934	
S.E. of regression	3.469096	Akaike info criterion	5.426622	
Sum squared resid	300.8657	Schwarz criterion	5.569358	
Log likelihood	-72.97271	Hannan-Quinn criter.	5.470258	
F-statistic	0.088494	Durbin-Watson stat	1.989661	
Prob(F-statistic)	0.915594			